

شهد تخريج دورة القناصة في الحرس الوطني

حمد : التدريب المستمر هو الوسيلة لضمان الاستعداد الدائم لتنفيذ المهام



جانب من التدريبات



صورة جماعية للتخريجين

شهد قائد العمليات والأركان بالحرس الوطني العميد الركن بدر عبدالله حمد حفل تخريج دورة القناصة المشتركة إحدى الدورات المتقدمة في العلوم العسكرية الخاصة بالتمارين التكتيكية العسكرية التي تهدف إلى صقل الخبرات والمهارات لرفع مستوى منتسبي الحرس الوطني. وأشاد العميد الركن بدر عبدالله حمد بتربيتي الدورة

وحثهم على بذل المزيد من الجهد والعطاء لتطوير قدراتهم في هذا المجال نظراً لأهميته في المجالين الأمني والعسكري مضيفاً أن التدريب المستمر هو الوسيلة لضمان الاستعداد الدائم لتنفيذ المهام بكل اقتدار ، اشتملت الدورة على تدريبات عملية على الرماية السريعة وإصابة الأهداف المتحركة من مسافات بعيدة وزوايا مختلفة مع القدرة على التخفي

والتخويي في جميع الأماكن خلال العمليات والتحق بها عدد من منتسبي الحرس الوطني بمشاركة من الحرس الوطني البحريئي الشقيق تفعيلاً لبروتوكول التعاون المشترك بين الجانبين في مجال التدريب وتبادل الخبرات فيما بينهم. وفي نهاية الحفل قام العميد الركن بدر حمد بتكريم المتميزين في الدورة.

اعتبرة خطوة في الاتجاه الصحيح الجحرف: قرار وزير الداخلية بتمديد صلاحية رخص القيادة لـ «البدون» شجاع وجريئ



مبارك الجحرف

منها حملة بان ملف البدون يحتاج الى مقاتل شجاع وجريء لإيهاب ولا تفلن بالجراح الذي زينت صدره أوسمة الشرف والعزء أثناء خدمته العسكرية إلا أنه ذلك المقاتل الشجاع.

عثر النائب مبارك حبل الجحرف، قرار نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الداخلية الشيخ خالد الجراح بتمديد صلاحية رخص القيادة للبدون قرارا شجاعا وجريئاً كما وصلها الجحرف بانها وخطوة في الاتجاه الصحيح.

ونفى الجحرف عبر تغريدة على موقع «تويتر» ان تتبع هذه الخطوة خطوات لتخفيف معاناة البدون وحل مشكلتهم. مضيفا أننا نعلق امالا كبيرة على الجراح، في حل قضية البدون، كونه كان ضابطا في الجيش الكويتي، و طوال سيرته العسكرية كان يتعامل معهم، الذين غالبيتهم من رجال القوات المسلحة والداخلية، ويعرف مدى خبرتهم وتغانيهم في جميع الميادين، ويعرف جيدا مدى إخلاصهم، وانتمائهم لهذا الوطن، فهو الأقرب إليهم ولا يتوجس منهم خيفة، كما يتوجس الجهاز الرقضي لمعالجة أوضاع البدون، وأكد الجحرف أننا نكواب لامة على استعداد لتقديم كل الدعم لوزير الداخلية ومساعدته لطي هذا الملف وسنشدد على يده في كل خطوة يتخذها لصالح البدون سواء كانت كبيرة أو صغيرة .

ناصر الدوسري: «الحاويات المهربة» تهدد أمن الكويت

خطر يهدد أمن الكويت» وأضاف: «يجب الكشف عن الجبهة المربولة عن اختفائها ومحاسبة المتورطين أو المفسرين في اداء عملهم».

على أن تهريب الحاويات خطر يهدد أمن الكويت. وقال الدوسري عبر حسابه في تويتر «تتابع قضية تهريب الحاويات» كونها

طالب النائب ناصر الدوسري بالكشف عن الجبهة المربولة عن اختفائها الحاويات المهربة ومحاسبة المتورطين أو المفسرين في اداء عملهم مشددا

والاطلاع على التقنيات الحديثة.

وأوضحت أن الاستشاريين الزائرين يمثلون تسع دول ، هي الولايات المتحدة والمملكة المتحدة وكندا واليونان والهند وفرنسا والمانيا وهولندا والمغرب ، مشيرة إلى إلى أن هؤلاء متخصصون في جراحات العيون والتجميل والأورام والأعصاب والمسالك البولية والعظام والأشعاع وأمراض سرطان الدم والباطنية والجلبية والإنتف والأذن والحنجرة والأورام الطبية وطلب الأطفال. وأوضحت أن الزائرين سيلقون محاضرات علمية وسيساركون في ورش علمية ومؤتمرات طبية ، بغية أحداث نقلة نوعية في الخدمات الصحية المقدمة.

البحرين : فرار

فيما ذكر مراسلون أن عدد الهاربين قد يصل إلى 10 أشخاص، وأن جميعهم محكومون في قضايا إرهابية مثل استهداف رجال الأمن وزرع عبوات لاستهداف مواطنين.

واستبعد المراسلون أن يشكل الهاربون خطراً على المواطنين، وذلك بسبب الانتشار الكثيف لرجال الأمن وكذلك نقاط التفتيش الموزعة على مناطق ومخارج المدن التي يتوقع أن يقصدها الإرهابيون الهاربون، مشيرين إلى أنه على الأغلب سيتم إلقاء القبض على بعضهم خلال الساعات القليلة القادمة.

كما استبعدوا أن يكونوا قد غادروا البحرين وذلك لصعوبة الخروج من المنافذ البرية «جسر الملك فهد» أو البحرية أو الجوية ، وذلك بسبب الانتشار الأمني الكثيف.

وكان السجن وهو الأكبر في البحرين، ويقع جنوب البلاد قد شهد أحداث شغب في مارس 2015 وأدانت المحكمة الجنائية البحرينية57 سجيناً بتهمة الضلوع في تلك الأحداث.

وكانت منظمة «هيومن رايتس ووتش» طالبت في مايو الماضي السلطات البحرينية، بإجراء «تحقيق مستقل في مزاعم باستخدام قوات الأمن للقوة المفرطة، لمنع اضطرابات وقعت بسجن جو يوم 10 مارس 2015، وقيامها بإساءة معاملة سجناء في أعقاب ذلك».

السعودية : الكشف

وأوضح المتحدث الأمني: «سادت تحقيقات الجهات الأمنية المعقدة في هذه القضية إلى نتائج مهمة، أدت إلى القبض على ثلاثة أشخاص شاركوا في تلك الجريمة النكراء».

وأعلن المتحدث الأمني للداخلية السعودية، خلال مؤتمر صحافي، عن تخصيص مكافأة مالية لمن يوفر معلومات تؤدي للقبض على خاطفي الجنيراني، محذرا من التسرع على المتورطين في خطف الشيخ، ومشيرا إلى أنه لا يوجد أدلة على انتماء الخاطفين لتنظيم «داعش».

وهم كل من الموقوف عبدالله علي أحمد آل درويش، والموقوف مازن علي أحمد الفقيه، والموقوف مصطفى أحمد سلمان آل سهوان، الذين كلفوا من قبل المخططين والمفتحين لهذه الجريمة بأعمال المراقبة والرصد للمجنني عليه.

كما أسفرت التحقيقات عن تحديد هوية ثلاثة من الجناة المتورطين في مباشرة جريمة الاختطاف، وهم كل من المطلوب محمد حسين علي العامر، والمطلوب ميم علي محمد القريحي، والمطلوب علي بلال سعود الحمد، المعلن عنهم ضمن قائمة بتسعة مطلوبين بتاريخ 29 / 1 / 1438هـ.

كيم يونغ

شعبه بمناسبة العام الجديد.

وأجرت بيونغياغ تجارب نووية العام الماضي، من بينها التجربة القوية الأكبر على الإطلاق في تاريخها. وتطالب قوات الأمم المتحدة بإنهاء كوريا الشمالية التجارب النووية وتجارب الصواريخ التي تجريها بين الحين والآخر.

أضاف كيم، الذي خلف أباه في حكم كوريا الشمالية عام 2011، في حديث متلفز وجه فيه رسالة إلى شعبه بمناسبة السنة الجديدة: «نحن نقدم كيبيا في البحث والتطوير في التسليح الأكثر تطوراً، ودخل الاستعداد لاختبار إطلاق صواريخ باليستية عابرة للمقارر مراحلها النهائية».

وتزعم كوريا الشمالية أنها تحزن تقدما مستمرا في اتجاه تطوير صواريخ يمكنها الوصول إلى الولايات المتحدة. ونشرت وكالة أنباء رويترز، على لسان مسؤول عسكري أمريكي، إنه رغم علم الولايات المتحدة بأن كوريا الشمالية يبدو بإمكانها تطوير رؤوس نووية مصغرة محمولة على صواريخ، لا زالت هناك عقبة تقف حائلا في طريق تطوير ذلك النوع من الأسلحة تتنقل في القدرة على تطوير صواريخ يمكن استخدامها في ضربات المدى الطويل.

وقدّرت وسائل إعلام تركية عدد المتواجدين بالمهلى لحظة الهجوم بحوالي 600 شخص.

وقال المحلل السياسي التركي أوكتاي يلماز لقناة «الحدث» إن مسلحين اثنين على الأقل أطلقوا النار على المحتفلين برأس السنة في المهلى.

من ناحية أعلن الرئيس التركي رجب طيب أردوغان أن الاعتداء يهدف إلى «نشر الفوضى في البلاد».

وقال أردوغان في بيان أصدرته الرئاسة: «يعلنون من أجل تدمير المعنويات ونشر الفوضى في البلاد من خلال استهداف مدنيين بهجمات حافدة كهذه».

وذلك في أول رد فعل له على الاعتداء.

وأضاف : «ندرك أن الهجمات التي تنفذها منظمات إرهابية مختلفة في بلادنا لا تنفصل عن الأحداث التي نشهدها منطلقنا. ونحن مصرون على القلاع تلك التهديدات والهجمات للوجهة ضد بلدنا من جذورها. إن كل حياة نفقدنا في هذه المرحلة، تكوي أفتقدنا وفي نفس الوقت نشد من أزر عزمينا ونقوي شكيمننا وتصميمنا».

وأكد أن تركيا تواصل مكافحتها للإرهاب، وهي عازمة على القيام بكل ما يلزم في المنطقة من أجل ضمان أمن وسلامة مواطنيها».

وتابع قائلا: «لن نسحم إطلاقا بنجاح المؤامرات القذرة التي تحاك ضدنا، وذلك من خلال التحلي بالوعي والحكمة والتكاتف فيما بيننا بشكل أكبر».

قانون جديد

تقدم به مع النواب الحميدي السبيعي وعمر الطيطبائي ومبارك الجحرف وعبد الوهاب البايطين، ينص على تعديل المادة الثانية من القانون رقم 35 لسنة 1962 بشأن انتخابات أعضاء مجلس الأمة ، والذي يشير إلى حرمان من صدر بحقه حكما باتا لمدة ثلاث سنوات مع التنفيذ ، ما لم يرد إليه اعتباره بقضايا الشرف والأمانة.

وبين أن التعديل يحصر قضايا الشرف والأمانة بقضايا السرقة – شيك بدون رصيد – النصب والاحتيال – المواقعة الجنسية –هذه والعرض – الخطف – الزنا – اختلاس الأموال العامة والاستيلاء عليها – خيانة الأمانة – التزوير والتزييف بجميع أشكاله – الرشوة – التحاليل الصفقة – شهادة الزور – جرائم الخمور والمخدرات – التجسس على أمن الدولة والتخاير مع العدو – التحريض على الضيق والجور والدعارة والفحار – الفحش التجاري».

ولفت إلى أنه وفقا للقانون الحالي فإن معيار الشرف والأمانة غير محدد ، وكلمة مطاطة تخضع لتفسير جهة الإدارة ، وسلطة تقديرية واسعة للقضاء ، وهذا ما يجعل الشخص معنيا دستوريا ، فالأشخاص يجب أن تحدد لهم النصوص بشكل واضح لا ليس فيه حتى يتجنب الوقوع في غلواتها.

في سياق مختلف أشاد السويط بقرار وزير الداخلية الأخير بخصوص تمديد صلاحية رخص قيادة البدون ، معتبرا أنه قرار يتسم بالإنسانية ويبيشر بنجاح داعم لحقوق إخواننا البدون. وأكد أن قضية البدون طال النقاش والبحث فيها وحان الوقت لمعالجتها ورفع الظلم الواقع على هذه الفئة : مضيفا : سنستشر خيرا بوجود الوزير خالد الجراح ، بالدفع نحو معالجة القضية وإعطاء المستحقين حقوقهم.

من ناحية أخرى النائب ماجد الطيري نائب رئيس مجلس الوزراء وزير المالية أثنى الصالح من التهانؤ في ملف دخول الحاويات إلى البلاد من دون تفتيشها ، لأنه ملف أممي خطير ومساس بأموال عامة حمايتها مسؤولية على الجميع.

وقال الطيري في تصريح صحفي: أن يصل الامر ببعض المتنفذين التفكير والعمل بهذا الشكل ، هو دليل تمكنهم من مقاصل الجمارك ، ولابد على وزير المالية من العمل على تطبيق القانون والقرارات الإدارية ، على جميع من في هذه الإدارة المهمة والحساسة لتلافي الأخطار الأمنية والمالية.

وتساءل الطيري دخول حاويات دون تفتيشها ماذا يمكن أن تحمل غير الممنوعات مثل المخدرات أو الأسلحة ، وهذا يعني تدمير مباشر للأمن والصحة ، مما يجعلنا أمام مسؤولياتنا لتفعيل الأدوات الدستورية لحماية امن الكويت واستقرارها.

وبين أن خطوات الوزير وقراراته مراقبه وديدة وإحالتة للملف للنيابة ، خطوة بالاتجاه الصحيح ، ولكن بعض الحالات قد تكون من أجل «البراءة» ، فلابد للإحالة للنيابة أن تتضمن كامل المستندات التي تدن للتسبيبين والمسؤولين عن هذا التهانؤ ، أيا كان منصبتهم «ولن نسمح بالتضحية بالصغير لحماية الكبير».

وقال : هناك إجراءات إدارية نضعها قانون الخدمة المدنية على الوزير القيام بها لحماية أمن الكويت واستقرارها ، فمثالا : هل يعقل أن دخول الحاويات بهذا الشكل يكتفي فيه الوزير لإحالة للنيابة فقط متناسي مسؤوليته الإدارية.

وختم الطيري تصريحه تعاون الوزير من عدمه يحدد مدى الحاجة للمساءلة عن عهدها ، مؤكدا أنه لن يتردد في المحاسبة وفقا للتدريج في المساءلة السياسية منتهاها ، في حال استمرار دخول الحاويات والإستهانة بمؤسسات الدولة وأمنها.